

كارثة آدمية جديدة لقتل الأبرياء

مساكن صقر قريش خطر جديد يهدد آلاف الأسر من الشباب ودفنهم تحت الأنقاض

فاقده لكل وسائل الاتصال بالعالم المحيط، وفاقده لكل المراكز الخدمية والأسواق ومناطق الترفيه، فهي ليست سوى صندوق صغير يحوى بعض البشر بشكل غير آدمي، ويرى الدكتور محمد عبد الباقي أنه يجب على الوزارة المختصة وهي وزارة الإسكان أن تشرف على هذه الجمعيات القائمة على المشروعات السكنية، كي لا يحدث أى أخطاء وهدر لحق المواطن كما نرى اليوم.

من هنا نرى أننا دوماً ما نعيش في ظل انتهاكات لحقوق الإنسان وأنتا نعتبر الدولة الأولى على العالم من حيث تطبيق تلك الانتهاكات ولكن هذا الظلم والتجنى لا يقع إلا على الفقير أو ما يسمى بمحدود الدخل ولو أنه فاقداً للدخل بمعنى أدق في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة فرفقا بنا قليلاً.

وعلى جانب آخر صرح المهندس عبدالعزيز السيد من الإدارة الهندسية لجمعية صقر قريش للإسكان التعاوني أنه لا صحة لما نشر ببعض الصحف من تأخر تسليم الوحدات السكنية علماً بأن الشركة تمت التصفية منذ ٢١ عاماً وقمنا بالفعل بتسليم ٤ عمارات شرق المعادى وكذلك يتم تسليم ٨ عمارات خلال الأسبوع المقبل بنفس المكان.



مسئول الإدارة الهندسية؛ الشركة تحت التصفية منذ ٢١ عاماً وجارى تسكين ٨ عمارات أخرى



المباني غير آدمية ومخالفة لكل اشتراطات السلامة

في ظل الانتهاكات المستمرة التي أصبحت سمة مميزة لمجتمعنا المصرى والتي ظهرت في سلسلة متتابعة من إهدار الحقوق وبين هذه الانتهاكات حق المواطن في توفير السكن المناسب له، وكلنا يعلم قدر الأزمة السكنية اليوم وكم نعماني وسنظل نعماني وستبقى هذه المشكلة لأسباب تعجز الحكومة عن حلها على الرغم من المشاريع المقامة تحت مسمى مساكن للشباب ومحدودي الدخل والتي تبنتها مجموعة من الجمعيات التي تحصل على أراضي الدولة بحجة بناء مساكن لمحدودي الدخل ومثال على ذلك الجمعية الموجودة بمنطقة صقر قريش الواقعة بشرق المعادى، والتي تولت المشاريع السكنية بالمنطقة منذ حوالي أكثر من ثلاثين عاماً وإلى الآن لم يتم تسليم إلا أربع عمارات سكنية من كل هذا الكم الذي قام بالحجز ونرى أن باقى المنشآت السكنية لا ترقى أن تصبح آدمية لأنها غير مكتملة تماماً تظهر في صورة متصدعة هالكة فاقدة لكل أنواع المرافق والخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحي وذلك للمخالفات الجسيمة التي أنشئت عليها العمارات فلا يوجد أسواق لأى منتجات، وليس هناك كهرباء ومياه إلا

الأهالي: الجمعية فوق القانون وتلاعب بنا منذ ٣٠ عاماً بوعود وهمية

لاشرف الحكومة مثل المدن الجديدة أو خاضعة لاشرف جمعيات مثل هذه التي تقع في منطقة صقر قريش، لأن النظام التخطيطي بمصر قائم على الأسلوب التنفيذي وليس أسلوب الأخذ بالنتائج الذي يعتمد فيه على نتائج كل مرحلة وعلى أساسها يتم تحديد المرحلة التي تليها، وعن هذه المساكن التي تندرج تحت اسم مساكن الشباب أو محدودى الدخل فهي لا تصلح لأى استخدام آدمي، فهي

يستغرق هذا فترات عدة، هذا وهناك حوالي خمس وحدات أخرى سوف يتم تسليمها في العشرين من شهر نوفمبر وهي الوحدات ٥٢، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٣ وان الجمعية هي التي تقوم بهذا التسليم أيضاً. وأكد الدكتور محمد عبدالقوى رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية أنه ليس هناك تخطيط سليم في المجتمعات العمرانية الجديدة والمخصصة للشباب سواء كانت خاضعة

وهؤلاء الذين تسلموا وحداتهم السكنية قد قاموا بتسديد كل المبالغ المتفق عليها في العقود للجمعية المسؤولة عن المشروع ولذا تم تسليمهم الوحدات السكنية. وعن المرافق والخدمات فقد أكد منصور أحمد أن المنطقة تخضع للتطور ولكنها متدرجة تحت اسم المناطق السكنية الجديدة التي من المعروف أنها لا تكتمل فور العمل بها وإنما

٤- وحدات سكنية من الوحدة الثامنة إلى الوحدة الحادية عشرة، وهناك تطوير قائم في الخدمات كالكهرباء والمياه ولكن الوحدات التي تم تسليمها لا تصلح للإقامة الدائمة في الوقت الحالي فهي ليست بالشكل الكامل الذي يسمح بهذا، فهناك بعض السكان الذين يأتون من حين إلى آخر ليتابعوا التطور في مساكنهم التي قد تسلموها بالفعل

للاستخدام أبداً، ويقول إنه تم تسليم مساكن لعدد محدود لكن هناك عدداً كبيراً من الأسر قامت بالحجز بتلك الجمعية للحصول على مساكن بسعر مناسب وهذه المساكن خاضعة للجمعية ولكنها تبقى على مثل هذا الحال ولا مساس بها. وأضاف منصور أحمد أحد حراس المنشآت الخاصة بمشروع المساكن بصقر قريش، أن المشروع قائم وهدفه الأساسى في تقديم دوماً والدليل على ذلك أنه تم تسليم

صغير يظهر كصورة للخداع البصرى ولتهدئة المواطنين حتى ينتظروا إلى أن يشاء الله وهم ليس لهم شيئاً إلا الانتظار. يقول محمود محمد «أحد سكان المنطقة -١٧ سنة» هناك مساكن بالفعل تم تسليمها ولكنها محدودة جداً لا تتخطى عدد الأربع عمارات، ولكنه يعلم أن هذا المشروع منذ سنوات عدة وأن هذه العمارات التي أشار لها غير مكتملة منذ عدة سنوات فهو لم يرها إلا على هذا الحال، غير صالحة

عن طريق وصلة من فرغ بمنطقة أخرى والتي لا تكفى للإضاءة، وبالتالي نرى أنه حتى المنشآت التي تم تسليمها لأصحابها غير صالحة للاستخدام في الفترة الحالية وما تم تسليمها لا يتعدى أربع عمارات فقط، أما الباقي ما هو إلا اطلال منشآت تطفو عليها مظاهر الأهمال واللامبالاة. وعن الجمعية المسؤولة عن تلك المشاريع لا يبقى منها أيضاً سوى اطلال عبارة عن مكتب

عبير كمال

تحقيق